المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
كلية الخليج
قسم القانون - ماجستير

وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي

موضوع البحث: أثر التعارض بين الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي

مشكلة البحث:

ثمة مبدأ أساسي في القانون الدولي وهو أن الاتفاقيات الدولية التي جرى ابرامها والتصديق عليها تلزم الأطراف الدولية التي أبرمتها، استنادا إلى قاعدة عامة مستقرة في القانون الدولي مفادها "العقد شريعة المتعاقدين"، فلا تستطيع الدول الاحتجاج بالقواعد الدستورية وبالقانون لتبرير عدم قيامها بالوفاء بالالتزامات الدولية المقررة في الاتفاقيات الدولية، كما أنه في الواقع العملي قد يحدث تعارض ما بين الاتفاقيات الدولية والنظام، إذ إن كثيرا من الدول ما تعتد بقانونها، وتعتبره جزءا من سيادتها الوطنية، حيث نجد المجتمع الدولي من جهة يلزم الدول بالتزاماتها الدولية، في حين أن الدول قد تتمسك بدستورها الوطني، باعتبار أن تطبيقه يعد جزءا من سيادتها الوطنية، ولإيجاد حل لهذا التعارض، نجد أن كثير ا من الدول قد نصف في قوانينها الداخلية على مرتبة المعاهدات الدولية.

أهميته:

أصبح العالم قرية صغيرة، تربطها عالقات دولية من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية، ولا شك أن التعارض ما بين الاتفاقيات الدولية والأنظمة الداخلية له أثر كبير على وفاء الدول بالتزاماتها الدولية، والحفاظ على سيادتها الوطنية باعتبار أن القانون جزء لا يتجزأ من سيادتها الوطنية.

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج الوصفي، والتحليلي لبيان المقصود في الاتفاقيات.

التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة إزالة الغموض في موقف التشريع السعودي من المعاهدات الدولية.

إعداد الباحث: فيصل سعود عبداللطيف الظفيري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: عبدالوهاب عبدالكريم

2024-1445

المراجع (عينة):

- نزار العنبكي، محاضرات في قانون المعاهدات، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، 2013، ص3
- محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام "المقدمة والمصادر"، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص93